تكريم الفائزين بالمسابقة التوعوية في مجالي الكتابة والرسم الكاريكاتوري حول قضايا الإيدز

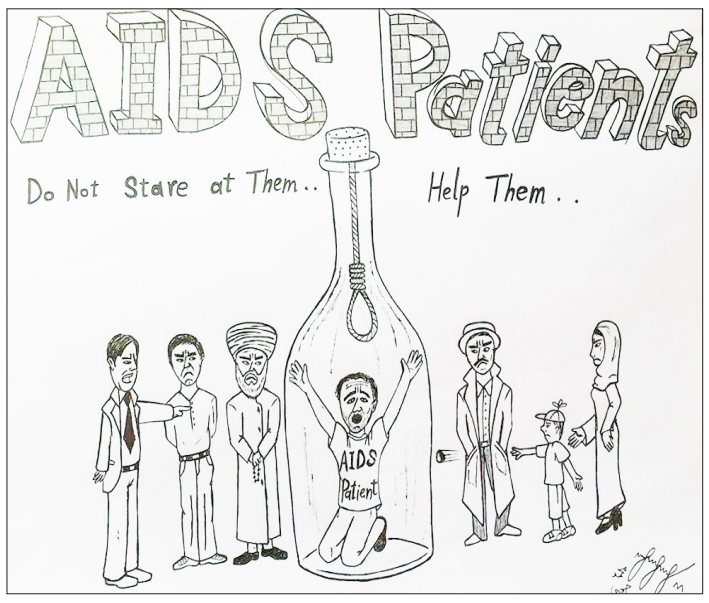

صنعاء/ بشير الحزمي :

كرمت وحدة رعاية الشباب بمركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء و منظمة أطباء بلا حدود الانسانية قبل أيام الفائزين في المسابقة التوعوية الفنية في مجالي الرسم الكاريكاتوري والكتابة حول قضايا فيروس نقص المناعة البشري الايدز . وقد فاز في المسابقة في مجال الكتابة (القصة) أحلام علي مسعد الفائق فيما فاز في مسابقة الرسم الكاريكاتوري محمد فخر الدين حجي.

ويتناول الرسم الكاريكاتيري للفنان محمد حجي الوصمة المجتمعية تجاه المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري فيما تحمل القصة التي فازت بها الكاتبة أحلام الفائق عنوان (سأعيش الآن سعيداً) التي جاء فيها :

" ذهبتُ إلى المستشفى حزيناً مغموماً ، و بينما أنا جالسٌ أنتظر أنا و أحد الأشخاص ... و إذا به يعطس ، فقلتُ: يرحمكَ الله ، فقال: سأعرف إن كان يرحمنَي الله إذا لم أكن مُصاباً بالمرض ...

فقلتُ في نفسي : اللهُ أعلم ؟! .. لعل به مرضاً أشدُ مما بي ؟! عندها سكتُ و لم أتكلم.

إذا به يسألني ماذا جئت تفحص ؟ فقلتُ HIV .

فلـم يُعـر إجابتي اهتماما ، فرجَحتُها لعـدم علمهِ و جهلهِ أو لثقافتهِ وعلمه...؟!

فبادرتهُ نفس السؤال ..... قال جئتُ أفحصُ هل أنا مصابٌ بالزكام أم لا ؟!.

فضحكت.... فقالَ لي: لماذا تضحك ؟ أنتَ لا تعرف أن الزكام قد يقتل....!

فقلتُ: و منذُ متى قد يقتل الزكام - متحسراً مستغرباً - ؟

فأردف قائلاً : أنا مصابٌ بالوسواس القهري ، وأخافُ من مُجرد ذكر أي مرض أمامي ، وأتحرى علَى نفسي دائماً من أي شيءٍ أمامَي.

إذا بالمرضة تخرجُ لتعطيني النتيجة قائلةً : يا هذا ... للأسف ما زلتَ تحملُ مرضَ الإيدز ، لكن جسمكَ يقاومهُ.

فإذا بالرجل الذي كان بجانبي يُغشى عليه ، و يخرُ صريعا ، فإذا به ميتٌ بعد أن سمعَ أن من كانَ يكلمهُ - أنا - مصابٌ بالإيدز ، جاءتهُ سكتةٌ قلبيةٌ خوفا و جزعا و جهلاً ، عندها أدركتُ أن هُناك أمراضاً كالزكام و الوسوسة و الجهل تقتل الأنسان في حينه ...

فحمدت الله و رجعت إلى البيت ... عازماً على العيش طبيعياً كالبقية من حولي ، و كلي أمل بالله.

مدركاً نعمة الله في ابتلائي و شاكراً له راضياً بقضاء الله و قدره.

الموارد المائية ودورها في تقييم الأحواض المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث

م/ عبد الجليل محمد ردمان الشرعبي*

أنشئت الهيئة العامة للموارد المائية بموجب القرار رقم (154) والصادر بتاريخ 10/29 /1995م وكان الهدف الرئيسي من إنشاء الهيئة هو أن تقوم الهيئة بالحفاظ على الموارد المائية ورسم الاستراتيجيات والسياسات والخطط التي تكفل حسن إدارة الموارد المائية وتنميتها وتطويرها بما يحقق استدامتها من جهة ويلبي متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى وقد نص قرار إنشاء الهيئة على أن الهيئة هي جهاز الدولة الوحيد المسئول عن رسم سياسات الموارد المائية واستراتيجيات تنميتها ودارسة وتخطيط وإدارة هذا المورد على مستوى الجمهورية وتمنح الهيئة كافة السلطات والصلاحيات اللازمة لتحقيق أهدافها ، ولها على وجه الخصوص المهام والاختصاصات التالية :-

1 - اقتراح السياسة العامة للدولة المتعلقة بالموارد المائية ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها .

2 - تنفيذ السياسة المائية المقرة بالتنسيق والتشاور مع الجهات المعنية ورفع التقارير الدورية لمجلس الوزراء عن الوضع المائي ومستوى الانجاز .

3 - إجراء المسوحات والدراسات والبحوث الهادفة إلى تنمية وتطوير الموارد المائية وتحديد الأساليب الكفيلة بالحفاظ عليها ورفع كفاءة إدارتها واستخدامها بصورة مثلى .

4 - تعزيز إدارة الموارد المائية على مستوى الحوض المائي من خلال ما يلي :-

أ- تقدير الموازنات المائية والكميات التي يمكن استغلالها من المياه .

ب- تقييم حجم الطلب على المياه وتحديد أولويات التوزيع والاستخدام بين القطاعات .

ج- تحديد الإجراءات المناسبة للسيطرة على تلوث الموارد المائية وحمايتها من التدهور النوعي .

د- وضع السياسات المتعلقة بإدارة الموارد المائية واتخاذ الإجراءات المناسبة ، بما في ذلك إقامة مناطق حماية إدارية للموارد المائية والموافقة على نقل المياه بين المناطق الجغرافية أو بين الاستخدامات المختلفة داخل القطاع الواحد ، طبقاً للقوانين والأنظمة النافذة .

5 - جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموارد المائية وتشغيل وإدارة وتطوير المنظومة الوطنية لمعلومات الموارد المائية ، ونشر وتوزيع المعلومات ذات العلاقة .

6 - إعداد مشروعات القوانين واللوائح والنظم المتعلقة بالموارد المائية وتنفيذها بعد إقرارها ، وتقديم الرأي من الناحية الفنية في النزاعات المتعلقة بالموارد المائية .

7 - تنظيم استغلال الموارد المائية من خلال إصدار تراخيص استغلال الموارد المائية بما في ذلك إنشاء السدود وحفر الآبار أو تعميقها أو اختبارها أو صيانتها ، والقيام بفحص مواقع الاستغلال ومنشآته ومراجعة وثائق هذه المنشآت ، ومراقبة وتقييم استخدامات المياه ، وإصدار أوامر إيقاف الاستغلال وإعادته ، ورصد المخالفات وتعقب المخالفين وضبطهم وفقا للقانون بالتشاور والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

إن الدور الرئيسي للهيئة العامة للموارد المائية يتمثل بجانبين رئيسيين الجانب الأول هو تقييم الوضع المائي على مستوى جميع الأحواض المائية في اليمن والتخطيط السليم لإدارة هذا المورد وأسندت هذه المهمة لقطاع الدراسات والتخطيط بينما الجانب الثاني هو الرقابة على الوضع المائي في الأحواض المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث ونشر التوعية في أوساط المجتمع حول أهمية الحفاظ على هذا المورد وأسندت هذه المهمة لقطاع الرقابة والتوعية وحقوق المياه.

إن الهيئة العامة للموارد المائية تفتخر بأن لديها كادرا فني ذا كفاءة عالية يتمتع بخبرات تراكمية واستطاعت الهيئة من خلال هذا الكادر تكوين قاعدة بيانات عن الوضع المائي للعديد من الأحواض المائية رغم الصعوبات والعراقيل وبالذات المادية التي تواجه هذا الكادر ، وقد استطاعت الهيئة منذ إنشائها تنفيذ العديد من الدراسات والمسوحات المائية التي تهدف إلى تقييم الوضع المائي كما ونوعاً في العديد من الأحواض المائية على مستوى ربوع اليمن .

■ عبدالجليل الشرعبي

إن الهيئة العامة للموارد المائية استطاعت من خلال الدراسات التي نفذتها خلال الفترة السابقة التعرف على الأحواض المائية التي تعاني من تدن حاد في مناسيب المياه الجوفية أو الأحواض التي تعاني من تدهور نوعي للمياه فيها بسبب التلوث أو بسبب الضخ الجائر ومن نتائج هذه الدراسات والمسوحات استطاعت الهيئة تصنيف الأحواض المائية التي أجريت فيها تلك الدراسات بحسب معدلات الاستنزاف للمياه في تلك الأحواض وبالفعل تم تحديد الأحواض المائية التي تعاني من تدهور كمي ونوعي للمياه فيها واعتبارها أحواضا حرجة لكي يتم بعد ذلك تطبيق التشريعات المائية في ضوء هذا التصنيف وحينها يقوم قطاع الرقابة باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تحول دون استمرار التدهور المائي بشقيه الكمي والنوعي في ذلك الحوض سواء بمنع الحفر العشوائي للآبار في هذا الحوض إلا للضرورة القصوى أو وضع معايير دقيقة للسماح بالحفر أو ما يتعلق بتحديد ما يسمى بالحرم المائي أو منطقة الحماية للآبار والمنشآت المائية التي قد تتأثر بإقامة أي نشاط تأثرا جزئي أو كلي فيمنع إقامة هذا النشاط الذي يُتوقع أن يُحدث أضرارا بتلك الآبار والمنشات المائية، بالإضافة إلى تحديد ما يسمى بمناطق الحجر المائي وبالذات في الأحواض التي تعاني من الاستنزاف الشديد والتدهور النوعي للمياه فيها ، وهذه المناطق قد تشمل حوضا مائيا بأكمله أو جزءا من ذلك الحوض فيمنع حفر الآبار في مناطق الحجر المائي منعا باتا إلا للضرورة القصوى وبقرار من مجلس الوزراء بناء على مقترح مقدم من الهيئة على شرط أن تكون الآبار التي سيتم حفرها في مناطق الحجر المائي لأغراض الشرب فقط ، مع العلم انه لا يمكن اتخاذ قرار بالحكم على أن هذا الحوض أو المنطقة منطقة حجر مائي ما لم يكن لدينا سجل تراكمي لبيانات المراقبة المائية في ذلك الحوض .

وفي الأخير نستطيع القول إن الهيئة العامة للموارد المائية تواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون تمكينها من القيام بمهامها على الوجه المطلوب وعلى رأس تلك الصعوبات تدني الميزانية الحكومية المخصصة للهيئة، بالإضافة إلى غياب الوعي لدى متخذي القرار عن أهمية الهيئة والدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث ، إلا أننا في الهيئة العامة للموارد المائية نعول بشكل كبير خلال المرحلة القادمة على تفعيل مخرجات الحوار الوطني الشامل حيث أكدت الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني على ضرورة تعزيز قدرات الهيئة العامة للموارد المائية لتنفيذ القانون (أي قانون المياه) بالإضافة إلى أن الوثيقة أكدت على ضرورة إلزام الدولة بإنشاء محاكم خاصة بقضايا المياه ونشر الوعي حول المياه في المناهج الدراسية وهذا بدوره سيعزز من قدرات الهيئة في تقييم وحماية الموارد المائية من الاستنزاف والتلوث وسيمكنها من تأدية مهامها على الوجه المطلوب .

■ مدير عام التوعية المائية ولجان الأحواض بهيئة الموارد المائية

الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان مطهر زيارة لـ 14 أكتوبر :

نناشد وزارة المالية اعتماد ميزانية ترميم مبنى الأمانة العامة وإعادة ما كان معتمداً في موازنة البرنامج الاستثماري

صنعاء/ بشير الحزمي :

ناشد الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان مطهر أحمد زيارة وزارة المالية اعتماد الميزانية اللازمة لترميم مبنى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان الذي تعرض لضرر التدمير والتخريب خلال الأحداث التي شهدتها اليمن عام 2011 وتعرضت الشبكات فيه سواء شبكة المعلومات أو الهاتف إلى التخريب .

وقال في تصريح خاص لصحيفة 14 أكتوبر أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تعاني من صعوبات كبرى تعيق ممارستها لعملها الذي أنشئت لأجله ومنها عدم اعتماد أي مبالغ أو بالأصح تنزيل الاعتمادات الخاصة بالبرنامج الاستثماري (المشروعات الحكومية) من ميزانية الأمانة العامة لهذا العام بعد أن كانت معتمدة طوال السنوات الماضية مطالبا وزارة المالية بمراجعة هذا الموضوع وإعادة ما كان معتمدا للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان لكي تتمكن من القيام بتنفيذ المهام المناطة بها بالحد الأدنى .

مخرجات الحوار تضمنت قضايا ذات طابع سكاني تم عكسها في إجراءات وتدخلات للمتابعة والتنفيذ

وأوضح أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان قادمة هذا العام على انشطة عديدة بدأتها خلال شهر فبراير الماضي بأهمها وهو عقد اللقاء التشاوري لقيادات الرأي حول العمل السكاني وآفاقه المستقبلية وخرجت من هذا اللقاء بتوصيات عديدة وهامة ، مؤكدا حرص الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على ألا لا تظل هذه التوصيات مجرد أوراق حبيسة الأدراج حيث تم عكس هذه التوصيات في شكل مصفوفة تنفيذية تتضمن كل توصية من مخرجات اللقاء وعكسها في شكل إجراءات وتدخلات معينة لتقوم الأمانة العامة للمجلس بتنفيذها مع الجهات المعنية .

وأشار زيارة إلى أن الجهات المعنية ذات العلاقة بالعمل السكاني تقوم الآن بعد أن تم إرسال هذه المصفوفة إليها باستكمال وتعبئة ما يخصها من الأنشطة التي تدخل ضمن مهامها .

ولفت زيارة إلى أن المرحلة القادمة ستشهد تنفيذ العديد من الأنشطة الهامة أبرزها بما يتعلق بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني والذي تعول عليه البلاد كثيرا في الاستقرار وبناء أسس الدولة اليمنية الحديثة .

وقال إن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل قد تضمنت العديد من القضايا ذات الطابع السكاني التي لها علاقة بالمسألة السكانية وقد تم عكسها في إجراءات وتدخلات تتعلق بالمتابعة والتنفيذ، موضحا أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تتابع وتنفذ قضايا معينة . وما تقوم بتنفيذه هو المشاركة في إعداد الخطط والبرامج وبعض الدراسات التخصصية المتعلقة بكل محور والتوعية في مختلف القضايا المتعلقة بالسياسة السكانية .

■ مطهر زيارة

معولا كثيرا على هذه المصفوفة التي يمكن ان يشارك فيها الجميع ، من إيجاد قاعدة أو رأي عام و شراكة حقيقية من اجل تنفيذ السياسة الوطنية للسكان .

وذكر زيارة أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تقوم حاليا بتنفيذ دراسة تتعلق بالتقرير السنوي الذي بدأت في إصداره العام الماضي حول حالة سكان اليمن ، وسيصدر هذا العام تحت عنوان التحضر في الجمهورية اليمنية كون التحضر احد الملامح الرئيسية الواضحة التي تشكل مجتمعنا اليمني نتيجة للهجرة العشوائية من الريف إلى المدن وما يصحبها من مصطلح ترييف المدن .

وقال إن التحضر له خصائص وشروط معينة ولكن ما هو حاصل الآن بجزء كبير هو ترييف المدن ، وهو ما سيتم دراسته وانجازه في هذه الدراسة التي ستستفيد منها الجهات المعنية والباحثون والمهتمون بهذا الجانب .

وأشار زيارة إلى أن هناك تحضيرات جارية من اجل عقد اجتماع المجلس الوطني للسكان الذي يترأسه رئيس الوزراء والذي يعول كثيرا عليه لإصدار القرارات التي من شأنها تفعيل العمل السكاني المشترك وتعزيز الشراكة بين مختلف الجهات .ولفت إلى أن لدى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أعمالا أخرى قادمة ويجري التحضير لها ومنها المسابقة الرمضانية التي ستكون تقليدا سنويا الهدف منه تعزيز وعي المجتمع حول القضية السكانية ولفت الانتباه نحو عدد من القضايا التي تتطلب تدخلات سريعة وعاجلة واهتماما من قبل أفراد المجتمع وخاصة الشباب بما في ذلك اهتمام وتدخلات رسمية من قبل صناع القرار والجهات ذات العلاقة .

جمعية رعاية الأسرة ترحب بإقرار البرلمان لمشروع قانون الأمومة المأمونة

جمعية رعاية الأسرة اليمنية
Yemen Family Care Association

صنعاء / بشير الحزمي :

رحبت جمعية رعاية الأسرة اليمنية بإقرار البرلمان لمشروع قانون الأمومة المأمونة والذي صادق عليه أعضاء مجلس النواب الاثنين الماضي الموافق 31 مارس 2014م.

واعتبرت إقرار البرلمان لهذا القانون خطوة مهمة لتعزيز صحة الأمهات والأطفال في اليمن وخفض معدل الوفيات في أوساط الأمهات والأطفال الموالين .

وعبرت الجمعية في بيان صحفي عن شكرها وامتنانها لأعضاء البرلمان لتصويتهم على القانون والمصادقة عليه بعد وقت طويل من المداولات والتشاور والنقاش في اللجان المختصة في مجلس النواب .

وثمنت عاليا الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية في الضغط على البرلمان لإقرار القانون من اجل صحة وحياة الأمهات والأطفال في اليمن .

وكان مجلس النواب قد أقر في جلسته الاثنين الماضي برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون بشان الأمومة المأمونة بعد أن ناقشه وأقره مادة مادة.

ويتكون القانون من (34) مادة موزعة على سبعة فصول شملت التسمية والتعاريف ورعاية المرأة قبل الزواج وقبل الحمل وفي فترة الحمل وأثناء الولادة وما بعدها وأحكام جزائية وعامة.

وأكد القانون تنظيم الأسرة وقيام الزوجين بالتراضي بتنظيم الحمل بينهما باستخدام وسيلة مشروعة ومأمونة لتأجيل الحمل أو تعجيله بما يناسب ظروفهما الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، وذلك في نطاق المسئولية نحو أولادهما وأنفسهما .

وأشار القانون إلى ممارسة الأزواج لبلوغ أهداف معينة غايتها إنجاب الحمل المرغوب ، وتنظيم الفترات بين حمل وآخر ، والتحكم في الوقت بالنسبة إلى عمر الوالدين كما تشمل معالجة العقم بما في ذلك التثقيف والمشورة الصحية.

فيما أكدت مواد القانون على أن يعاقب كل زوج أو ولي أمر تراخى أو منع المرأة التي تعاني من مضاعفات بسبب الحمل والولادة من الوصول إلى المستشفى أو المركز الصحي وإذا أدى ذلك الفعل إلى الوفاة فإنه يعاقب بالعقوبة المقررة وفقاً لقانون العقوبات وتتم مساءلة ومعاقبة مقدمي الخدمة وأعضاء الكادر الصحي أو المسئولين عن المنشآت الصحية في حال ارتكابهم أي مخالفة لهذا القانون أو الآداب وأخلاقيات المهنة وذلك وفقا للقوانين النافذة.

يذكر أن الجمعية كانت قد ساهمت في دعم مشروع قانون الأمومة المأمونة من خلال انشاء لجنة مناصرة من الجهات ذات العلاقة ابرزها وزارات الصحة و المالية والخدمة المدنية والإدارة المحلية ومجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني .